العدد 3115 - السنة الحادية عشرة
الخميس 28 شوال 1439 - الموافق 12 يوليو 2018
Thursday 12 July 2018 - No.3115 - 11 th Year

لاستطلاع الآراء حول ترقيتها إلى سوق ناشئ

بورصة الكويت تنظم جولة لمسؤولي «إم.إس.سي.آي»

■ المؤشرات تواصل الحفاظ على لونها الأخضر و «العام» يرتفع 57.2 نقطة

التقى أعضاء الإدارة التنفيذية في بورصة الكويت بممثلي MSCI وذلك أثناء جولة خاصة أقيمت على المستوى المحلي للقاء العديد من الجهات. يأتي اللقاء في أعقاب إعلان المؤشر ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق للعام 2019، والذي على أثره قد يتم ترقية تصنيف دولة الكويت من الأسواق الثانوية إلى الأسواق الناشئة.

وخلال الجولة، التي تم التنسيق لها من قبل بورصة الكويت، أجرى ممثلي MSCI مناقشات حول إمكانية الترقية أثناء لقاءات عديدة شملت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار، وهيئة أسواق المال، وشركة الشركة الكويتية للمقاصة.. وجمع اللقاء مع بورصة الكويت وممثلي MSCI كل من هنري فيرنانديز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، و روبرت الأنصاري- المدير التنفيذي والمسؤول عن منطقة الشرق الأوسط، حيث التقيا بخالد عبد الرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، لمناقشة الترقية المحتملة، والتي ستنعكس بدورها على جميع المؤشرات العالمية والإقليمية.

بدوره قال هنري فرنانديز، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لدى MSCI: «يسرنا الإعلان عن ضم MSCI الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية، والذي على أثره قد يتم ترقية تصنيفها إلى الأسواق الناشئة. يعمل المستثمرين على المستوى الدولي على التواصل معنا في سبيل التعبير عن آرائهم الإيجابية بشأن الإصلاحات التي تمت في السوق المالي الكويتي والتغييرات القائمة وكذلك تلك المخطط لها. ان إضافة MSCI الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية يمنحها فرصة الحصول على تعليقات وآراء مفصلة خلال العام المقبل، نتطلع إلى إقامة علاقات قوية مع الكويت، ويسرنا مشاركة ملاحظات المستثمرين حول البرنامج الطموح الذي تتبناه البلاد».

تعليقاً على الزيارة، صرح خالد عبد الرزاق الخالد، الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت: «يسرنا لقاء ممثلي MSCI إثر الإعلان الذي تم في يونيو الماضي. الاجتماعات كانت مثمرة ونتطلع نحو المرحلة القادمة والتي سوف تقوم خلالها MSCI باستطلاع آراء المشاركين في السوق حول اقتراح إعادة تصنيف مؤشر MSCI الكويت».

وأضاف الخالد: «يعكس الانضمام لقائمة المتابعة الخاصة بتصنيف الأسواق قدرة بورصة الكويت على رفع معايير سوق المال الكويتي وكسب ثقة الأطراف ذات الصلة في قواعدنا وأنظمتنا، تمكنا من خلال الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم السوق اليوم، بالإضافة إلى مستوى الشفافية الذي تحقق بالفعل، من أن نقترب من مستوى البورصات الأكثر شهرة وتطورا في المنطقة. فقد قمنا بتطوير البنية التحتية للسوق لتضم أنظمة ودورات تسوية، سعيا نحو خلق مجال للمستثمرين الدوليين».

سوف تقوم MSCI بإعلان النتيجة النهائية في يونيو 2019 للبدء في إمكانية تطبيقها ضمن المراجعة نصف السنوية التي تتم في مايو 2020. ومن المرجح أن يصل وزن مؤشر MSCI الكويت إلى 0.3% ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة. ويعد مؤشر MSCI للأسواق الناشئة أحد أكبر مزودي الأبحاث والأدوات الذي يستند إليه المستثمرين. وتعتبر الترقية من الأسواق النامية إلى الناشئة إنجازا كبيرا لأي دولة يجلب معه تدفقات رأس مال كبيرة من قبل المستثمرين الدوليين. على جانب اخر انهت البورصة جلسة تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع المؤشر العام 57.2 نقطة ليبلغ مستوى 5236 نقطة وبنسبة ارتفاع 1ر11 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر262 مليون سهم تمت من خلال 10078 صفقة نقدية بقيمة 49 مليون دينار كويتي (نحو 7ر161 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر25 نقطة ليصل إلى مستوى 4980 نقطة وبنسبة ارتفاع 1ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7ر157 مليون سهم تمت عبر 4568 صفقة نقدية بقيمة 8ر59 مليون دينار (نحو 28 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 9ر74 نقطة ليصل إلى مستوى 5377 نقطة بنسبة ارتفاع 1ر41 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 105 ملايين سهم تمت عبر 5510 صفقات بقيمة 4ر40 مليون دينار (نحو 133 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من بنك بوبيان بشأن البيانات المالية المرحلية إضافة إلى إعلان تصحيحي لشركة (القرين) بخصوص نتائج الجمعية العمومية كما تابع هؤلاء إفصاحا لبورصة الكويت عن الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تقديم بياناتها المالية.

وكانت شركات (بنك وربة) و(بيتك) و(خليج ب) و(الدولي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(وطني) و(اجيليتي) و(خليج ب) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (ميزان) و(جي اف اتش) و(مشاريع) و(زين).

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

مسؤولو شركة مورغان ستانلي أثناء لقائهم مع خالد الخالد

الكويت توافق «أوبك» وترفع إنتاجها النفطي في يونيو

وافقت الكويت الاتجاه العام لمنظمة أوبك برفع الإنتاج النفطي خلال يونيو السابق بواقع 27.3 ألف برميل يومياً.ووفق التقرير الشهري الصادر عن المنظمة ، فقد بلغ إنتاج الكويت 2.73 مليون برميل يوميا خلال يونيو الماضي، مقابل 2.70 مليون برميل يوميا في مايو السابق له.

وإلى جانب الكويت ارتفع الإنتاج النفطي لـ8 دول في المنظمة بقيادة السعودية التي ارتفع إنتاجها النفطي خلال يونيو بمقدار 405.4 ألف برميل يومياً، ويليها العراق بـ 71.5 ألف برميل يومياً، إلى جانب ارتفاع الإمدادات في الإمارات بـ35.1 ألف برميل يومياً.

وعلى الجانب الآخر تراجع إنتاج 5 دول على رأسها ليبيا بـ254.3 ألف برميل يومياً، ثم أنجولا بـ88.3 ألف برميل يومياً في يونيو السابق.

وبشكل عام صعد إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» خلال شهر يونيو الماضي بمقدار 173.4 ألف برميل يومياً، إلى 32.327 مليون برميل. وكانت المنظمة قد أعلنت في يونيو الماضي، أنها تعتزم زيادة إنتاج الخام بداية من يوليو الجاري، مؤكدة مواصلة الالتزام باستقرار الأسواق.

«الوطني» يقدم خدمة الـ «Selfi-Pay» للتسوق عبر الإنترنت

■ العثمان: البنك حريص على تقديم تجربة مصرفية مبتكرة للعملاء مع ضمان أعلى معايير الأمان

محمد العثمان

أعلن بنك الكويت الوطني بالتعاون مع ماستركارد عن إطلاق خدمة SelfiePay، والتي تمكن العملاء من المصادقة على معاملاتهم وإنجازها بكل سهولة وأمان عبر الإنترنت وذلك من خلال تسجيل بيانات القياسات الحيوية الخاصة بهم عبر استخدام تقنية التعرف على ملامح الوجه أو بصمة الإصبع. وبذلك يكون بنك الكويت الوطني أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقوم بإطلاق هذه الخدمة.

ويأتي تقديم بنك الكويت الوطني لهذه الوسيلة الجديدة في إطار التزامه المتواصل إلى توفير أحدث التقنيات والحلول للعملاء بهدف تعزيز تجربتهم المصرفية بما يتوافق مع نمط حياتهم. علما أن هذه الخدمة تتوافر لحاملي بطاقات Mastercard الوطني الائتمانية بالمجان.

وفي إطار تعقيبه على هذه الخدمة المبتكرة، أعلن مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، محمد العثمان قائلاً «ترتكز هذه الخدمة الجديدة التي نقدمها بالتعاون مع ماستركارد على التحقق من الهوية إلكترونياً من خلال التعرف على ملامح الوجه أو بصمة الإصبع، لتوفر للعملاء طريقة بسيطة وسهلة عند التسوق عبر الإنترنت، حيث يحرص بنك الكويت الوطني على تقديم تجربة مصرفية مبتكرة للعملاء مع ضمان أعلى معايير الأمان، علماً أن عملاء بنك الكويت الوطني هم أول من ينفرد باختبار هذا الحل المبتكر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

وأشار إلى أن خدمة التحقق من الهوية تتوافر من خلال تطبيق Mastercard ID) (Check for NBK الذي يحمل بشكل مشترك علامة «ماستركارد» و«الوطني» عبر متجري «جوجل بلاي» و«آبل ستور». ولتفعيل الخدمة يتوجب على العميل أولا زيارة «خدمة الوطني عبر الإنترنت» وبعدها تحميل تطبيق Mastercard ID Check for NBK وتسجيل بيانات القياسات الحيوية الخاصة بهم، سواء كانت من خلال بصمة الإصبع أو الوجه حسب اختيارهم، بشكل آمن على الهاتف الذكي. وبمجرد التسجيل، سيصل إشعار إلى المستخدم يطلب منه التحقق من هويته باستخدام خياره المفضل من بيانات القياسات الحيوية لإكمال المعاملة عند إجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت.

ويمكن التعرف على الخطوات التي يجب اتباعها للتسجيل في الخدمة من خلال زيارة موقع NBK.com/tutorials، لمشاهدة الفيديو التوضيحي حول كيفية تشغيل الخدمة.

وأضاف العثمان نحرص دوما على توفير تجربة مصرفية فريدة من نوعها لعملاء البنك ترتكز على الجمع ما بين أعلى معايير الثقة والراحة مع استخدام أحدث الوسائل والتقنيات المصرفية المتقدمة على مستوى العالم. ونحن نتطلع إلى تقديم مزيداً من الحلول الجديدة والمبتكرة للعملاء لتسهيل معاملاتهم المصرفية». ومع إطلاق هذه الخدمة الجديدة يحافظ بنك الكويت الوطني على مركزه الرائد في إطلاق أحدث خدمات التكنولوجيا المصرفية، التي تلبي احتياجات العملاء وتسهل عليهم القيام بمعاملاتهم المصرفية اليومية.

نصف مستواها الاستثنائي الذي وصلته في مارس

«بيتك»: تداولات القطاع التجاري خلال أبريل تتراجع إلى 43 مليون دينار

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك بيت التمويل «بيتك» أن حجم التداولات في العقار التجاري انخفض بشكل أكبر في شهر ابريل مقارنة بها في مارس، وقد تراجعت قيمة تداولات القطاع التجاري بنهاية أبريل إلى ما يقترب من نصف قيمتها في مارس مع تراجع عد صفقاته بنسبة 41% ما أدى إلى تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع بنسبة 13%. أما على أساس سنوي فقد ارتفع متوسط قيمة الصفقة 2% على أساس سنوي.

وقد انخفضت قيمة التداولات العقارية في أبريل بنسبة 10% عن مارس، فيما ارتفع عددها 17.5% . وعلى أساس سنوي فقد نشطت قيمة التداولات في أبريل مسجلة زيادة سنوية غير مسبوقة نسبتها 127% مع زيادة كبيرة اقتربت من 92% لعددها، وبلغت التداولات العقارية حوالي 336 مليون دينار في ابريل.

قيمة التداولات العقارية التجارية

بلغت تداولات العقار التجاري حوالي 43 مليون دينار في ابريل أي نحو نصف مستواها الاستثنائي الذي وصلته في مارس حين سجلت قيمتها 85 مليون دينار، لكن يبقى أداؤها في ابريل بما يفوق مستوياتها في معظم الأشهر، وبعد أن وصلت قيمتها في مارس إلى ثاني أعلى مستوى خلال عامين، وعلى أساس سنوي مازالت تداولات التجاري تسجل زيادة كبيرة حيث سجلت قيمتها في ابريل3 اضعافها في ذات الشهر من العام الماضي.

بلغ مؤشر متوسط قيمة الصفقة 4.3 مليون دينار في ابريل مقابل نحو 5 ملايين دينار في مارس بانخفاض شهري 13%.

وصل عدد التداولات العقارية التجارية 10 صفقات في أبريل مقابل 17 صفقة في مارس الذي وصل أعلى مستوى شهري في نحو3 سنوات مضت، مسجلاً في أبريل انخفاضاً 41.2% عن مارس، بذلك تواصل المسار المتذبذب للنمو الشهري في عدد صفقات القطاع التجاري منذ بداية العام، فيما يتعلق بمعدل التغير السنوي فقد سجل زيادة نسبتها 233% للمرة الثانية على التوالي التي يشهد فيها عدد تداولات العقارات التجارية زيادة سنوية في العام الحالي.

رسم بياني توضيحي

قيمة تداولات عقارات المخازن والعقارات الحرفية

ارتفعت تداولات العقارات الحرفية إلى أكثر من 16.6 مليون دينار في أبريل بنسبة 59% عن قيمتها البالغة 10.4 مليون دينار في مارس، وتعد قيمتها في أبريل الأعلى منذ أدائها الاستثنائي في بداية الربع الثالث من العام الماضي، بذلك حافظت تداولات هذا القطاع على مسارها التصاعدي منذ بداية العام. أما على أساس سنوي فقد سجلت قيمتها زيادة كبيرة في أبريل تصل إلى 4اضعافها في ذات الشهر من العام الماضي، وتسير معدلات التغير السنوي في اتجاه تصاعدي منذ عدة اشهر.

4.4 ملايين دينار قيمة كفالة «آسيا كابيتال» لأحد استثماراتها

قالت شركة آسيا كابيتال الاستثمارية إنها قد قامت بكفالة أحد استثماراتها (المقترض) بمبلغ يُقدر بنحو 4.4 مليون دينار (مليار روبية هندية). وأوضحت الشركة في بيان للبورصة ، أمس الأربعاء، أن المبلغ مُقسم إلى جزئين، الأول بقيمة 3.3 مليون دينار (750 مليون روبية هندية) لمدة 12 شهر من تاريخ الكفالة بشرط عدم سداد المبلغ من قبل المقترض خلال فترة 12 شهر.

أما الجزء الثاني من الكفالة، بحسب البيان، فتبلغ قيمته 1.1 مليون دينار (250 مليون روبية هندية) سنوي ويُدفع لتغطية اي نقص في السيولة الضامنة للاحتياطيات في حال تخلف المُقترض عن تغطيتها، والهدف هو متطلبات تخفيض قيمة المطلوب لحساب خدمة الديون لمدة تتراوح من 3 أشهر إلى 6 أشهر على أن يتم مراجعة تلك التغطية بنهاية العام الحالي.

وقالت الشركة أن هذه الكفالات سوف تظهر ضمن البيانات المالية لـ"آسيا كابيتال" تحت بند التزامات محتملة مستقبلاً. موضحة بأن ذلك ليس له أثر المركز المالي للشركة.

يُشار إلى أن سهم "آسيا" أنهى جلسة أمس بالبورصة مرتفعا بنحو 3.4% عند سعر 39.8 فلسا، وذلك بتداول 1.83 مليون سهم بقيمة 71.7 الف دينار تقريبا.